





يريدون حتى صاروا يسرقون نهاراً فلامن الانكشاف  
الهدم  
تسببت انظار رجال الرعي عندنا الى تروعي  
ووسنا ويجوز ان ابي فيما مالا يروي فلاننا فمسي  
ان ينظر الى الامر في ذلك  
نوجة انظار حفرة احمد الندي شكري الملوحي  
في السطحة الى الباحة والجوارين فان الاولين بدأوا  
علاجهن بالكاييل والملازمين والآخرين لا يذبحون  
الاكل فجاءه خبطة لمدم الكشف الطهي فغلا على  
ان الرطل لا يتجاوز الثانية اوقى فلامن النظر اليهم  
فلا تعود لشكوى مرة اخرى

اعبروني في رسالة ماضية ان الموصون يجمعون  
في امر كل شئ ويتصممون الى فرتين الواحدة تفصل  
المولية والاخرى تدور بالفريفة وقد حلت في بعضهم  
حضر الى المولى وكثر القاتل والقيل بشان تجمعهم  
بالعزبة التي اعبروني عنها سابقاً

ملوي  
في ١٨ مكابيا

ورد بالاخر مركز الشرطة عندنا مفاده ان قد  
سلط الموصون على رجل في سالية موصى بدعي  
موان طابع الجلي وحاولوا سلبه فقاومهم فاطلقوا  
عليه الرصاص فاصابوه ثم اخذوا منه ٢٠ جراً ٣٠  
جنينات فوجبه حفرة الماروق والطبيب لفصل الواقعة  
فان المصاب بالذئب مرقوق اربعة ينيهم عمدة  
البلدة وشيخ اغفره فالتى القبض عليهم وارادوا السجن  
ونقل المصاب الى المستشفى والتحقى جابر  
لا تزال تكرر اثباتنا الى ابي الاسر بالانكشاف  
الى الكني والرش عندنا حرصاً على الصحة من  
اضرار النبار

نشأ  
في ١٧ مكابيا

اتنى لالحب ام لفضل حياه من كاه قديري  
الكارم تاجاً وللغنائل سراجاً ولعزى النسب ام النيل  
على قدم من كان يشركه لفسب ابتهاجاً ولنبيل منهاجاً  
السيه ادرك ان الوقت حمام ماضى لا يقطع الا  
الاجار فلان من جانب القى والعبادة وطمع ان المزمع  
دام حيا يحكم على ايامه بالخيار بل يرضى منها لحظة  
بغير افاة واستفادة الا وهو المنفور في الصيد السند  
الشيخ حامد القصى سلية الجيد يرفع شجرة العبادة  
تؤاد الله الى رجيم صبايح اليوم عن ثمانين سنة تزود  
ليها من البراءة ومن الخير اواباه  
ولم يشع نية حتى انشرا الاسف واستولى الالف  
وتوالد الناس الرقا من عهد ووجهاء ورجال ولسام  
يعزى حضرات انجالي على تقدر وهم فالدو المبر  
والعزاه وعند العصر سير بنمشو حول البلد مرقوقاً  
على الرواحات تتقدمه ارباب الطرق بالانشاد والرايات  
ولكنه ارجام الناس كاد يحدث بعض مشاجرات  
وخيمة العاقبة لكن سعادة الوجهه الفاضل بدراسه  
باشا حاضرو استندرك ذلك الخلل فقدم مع حفرة  
لنجه منزل محمد بك البدراني واخذنا يبعدها الناس  
عن النش وفيها امام حاملو الطريق حتى وصلوا  
بوال الجامع الذي كان قد بناء التمدد لجلسه والده  
حيث علي مليو ودني باحترام بين دعام واسترحام  
وان ما ابدت سعادة بدراني باشا وحضرة نجه  
من غراب العم ومجايب الكرم لجدير باف بكب ماه  
الخير على شجيات الشكر ويحمله بين ذوي الكرام  
احسن ذكر وعند المولى اعظم اجر

الزقازيق  
في ١٩ مكابيا

في الساعة العاشرة صباحاً من يوم السبت غصت  
لحظة بالعلم والملازمين والاحياء وقدمتهم سعادة  
علي باشا ثابت مديراً وعزلوا علي بك درسيه وكيف  
وحضرة ابراهيم الندي صبري المحكدار ثم صاكر  
الشرطة تحت ملاحظة حضرات محمد الندي وصفي  
والعالمون في الندي رضا الملاحظ

وعند الساعة العاشرة ونصف اقبل القطار المثل  
للمعمل الشريف فمدحت له الموسيقى بالسلام وفتحت  
المساكن بالدماء وكان برفقه سعادة نصحي باشا امير  
البحر فبادل مع سعادة المدير عبارات التحية ثم سار  
موزعاً بما تولى من التعميم والاكرام فاصداً  
السويس وسما الى المحم الشريف  
عاد اليها حفرة الانشيط محمد الفندسي رفعت  
وكيل المحكدارية بعد تنقيو عنا بضعة ايام فضاها في  
المزود وباشرا الامال بكل ممة ونشاط

املاط  
من المجلس البلدي

يقع المجلس البلدي تحت المئذنة بزمج جبري  
البرمجة وذو القنار باشا ويمكن الاطلاع على داتر  
الشروط في كل مصلحة الطرق من الساعة ٩ الى الظهر  
كل يوم ما عدا ايام البطالة  
وقد تمحدث قيمة التاميم بئمة جنيه مصري ويجب  
تقديم الطلبات غنومة لقم مكتوبة الى المجلس الى ظهر  
١١ لوليو المقبل

الاسكندرية في ١٨ يونيو سنة ١٨٩٢  
المدير العام  
يوسف شكري

العاصمة  
في ١٨ مكابيا

اجتمع مجلس شورى القوانين اليوم فظهر  
في مشروع الاسر العالي القاضي بتتقيص رسوم  
المحاكم الاهلية في مواد الجنابات والجنج الى  
نصفها فصدق عليه وطلب ان نقل رسوم  
المواد المدنية بالقدن المذكور لان نقل رسوم  
هذه القضايا يهم الموم اكثر كثيراً مما يهمهم  
لقليل رسوم القضايا الجنائية والجنحية ثم نظر في  
مشروع الاسر العالي القاضي بمجل بدل المجلس  
٣٠ غرشاً عن كل اربع وعشرين ساعة بدلاً  
من عشرين غرشاً فصدق عليه ثم نظر في  
مشروع الاسر العالي القاضي بوجوب تسجيل  
اخاذ الامارات التي توضع للحلات والشركات  
التجارية والتي توضع على المنسوجات وغيرها  
وذلك في المحاكم المختلطة قبل رسم قدره ٣٠٠  
غرش وان يعاقب مقلدوها بالحبس من ١٥ يوماً  
الى سنة او بغرامة من ٥٠٠ غرش الى خمسة  
الاف غرش وان يحاكم المتهم في المجلس المختلطة  
وطنياً كان او اجنبياً فقرر المجلس المشار اليه  
تشكيل لجنة منه للنظر في مشروع المذكور  
وابداه ارائه فيه وقد شكلت اللجنة وتجنم في  
يوم الاثنين المقبل

قرر مجلس النظار الذي اجتمع في صباح  
اليوم بالاسكندرية برئاسة سعادة مصطفى باشا  
في تعيين صاحبي العزة محمد ذكي بك ومحمد  
عجدي بك نائبي القضاة في محكمة الاستئناف  
الاهلية بوظيفة قاضيين فيها وتعيين حضرة  
الاديب الفاضل سعد بك زغلول الهاشمي  
وصاحبي العزة يحيى بك ابرهم وكيل محكمة  
الزقازيق وقاسم بك امين رئيس نيابة غلطا  
بوظيفة نواب قضاة فيها وحضرة حنين بك  
ثابت رئيس محكمة اسبوط وكيلًا لمحكمة  
الزقازيق وحضرات محمد بك بخاري رئيساً  
لمحكمة اسبوط وحسين بك رشدي نجل المرحوم  
عمود باشا حمدي وعبد المجيد بك فردي في  
قلم قضايا المالية وستصدر الاوامر العالية المؤذنة  
بذلك  
وقرر مجلس النظار ايضاً مشروع الفناء  
وظيفة قضاة التحقيق في المواد المدنية الا اذا  
مصادلو شكوي باشا وكيل نظارة الداخلية

رأت الحكمة لزوماً لذلك وقرر انشاء محكمتين  
ابتدائيتين احدهما في سواكن والاخرى في  
طزور ومحكمة استئنافية لها في سواكن وقرر  
تحويل قضاة المحاكم الجزئية المحكم في جميع  
قضايا الجنج واستئناف الجنج الصغري امام  
المحاكم الابتدائية والصغرى امام محكمة  
الاستئناف على نحو ما هو جار اليوم وقد اشترأ  
الى تفصيل هذا المشروع سابقاً وقرر ان يضاف  
الى البند ١٣٠ من قانون العقوبات الاهلية  
الخصيص بمقاب المامورين بالمحافظة على المسجونين  
وملاحظة سيرهم او تقلم فترة نقضي بمقاتهم  
فيما لو هرب المسجونون من السجن او عند  
تقلم بدون كسر او نقب باقل العقوبات  
المفروضة عليهم فيما اذا هرب المسجونون  
بواسطة نقب او كسر

وقرر اللائحة التأديبية التي وضعتها مصلحة  
السجون للمامورين عندهما والسجانيين وهي لائحة  
نقضي بان يشكل مجلس بمعرفة سعادة مدير  
السجون لمحاكمة كل من يرتكب ذنباً يستوجب  
قصاصاً وان يكون من اختصاص هذا المجلس  
تحقيق الذنب المتهم بارتكابه المامور بالمحافظة على  
السجون وخفراء المسجونين والحكم عليه اسماً  
بقطع خمسة عشر يوماً من مرتبه واما بالجبر  
عليه مدة شهر او يجلسه مدة شهرين وله ان  
يحكم بتشغيله في المدة المذكورة غير ان حكم  
هذا المجلس لا يكون نافذ المفعول الا اذا صدق  
عليه مجلس اعلي مؤلف من سعادلو وكيل  
الداخلية ومدير السجن واحد مستشاري قلم  
قضايا الحكومة ولهذا المجلس الاعلى ثبوتة المتهم  
او تخفيف العقاب المحكوم به عليه وان لمدير  
السجون الحق في ان يقطع من مرتب ماموري  
السجون مرتب يوم واحد او توقيفهم مدة ثلاثة  
ايام بغير حكم مجلس تاديبى وقد اُحيلت هذه  
المشروعات جميعها على مجلس شورى القوانين  
ليرى رايه فيها

توجه حضرة المستر سكوت المستشار  
القضائي في نظارة الحفانية الى الاسكندرية  
لكي يستأذن الحضرة الخديوية بالسفر ثم  
يسافر الى لندن باجازة عادية قدرها ثلاثة  
شهور  
تمت مكارم الحضرة الخديوية بترقية  
حضرة المستر شرر بقل فتشيت الضبط الى رتبة  
بكباشي وحضرة المستر ارثور كارثين وجوزيف  
لويس اليار رتبة يوزباشي وحضرة علي افندي  
راغب ملاحظ شرطة مركز ابي حمص الى رتبة  
ملازم اول وحضرة عثمان افندي فكاك وفرج  
افندي خليل الى رتبة ملازم ثان وجيميم من  
مستخدمي الشرطة

وقدت النار وقوداً هائلاً في جهة السلاوية  
بديرية الغربية فتوجهت شرطة السنطة وزفتي  
للساعدة على اطفائها فاطفاوها بعد ان دمرت  
نحو الاربعين بيتاً  
عهد باعمال سعادلو جنصون باشا رئيس  
قلم الجنابات في الشرطة الى عزلو عبد الله بك  
صغير وكيل مصلحة الشحنة السرية اعتماداً على  
درائيه وغنايه بالاعمال  
سافر على اكبرس هذا المشاء للاسكندرية  
مصادلو شكوي باشا وكيل نظارة الداخلية

ومنها له في ١٩  
وضعت نظارة الاشغال العمومية بالاشغال مع  
نظارة الحفانية لائحة قانونية لاستعمال الترع والجسور  
والمساكن والمصارف العمومية والعمومية فاعخذنا لتفصيلها  
ما يأتي افادة للملازمين فنقول  
تعتبر جميع الترع عمومية وتنقذ انشائها وصيانتها  
على الحكومة اما المساقى فمعتبر جميعها املاكاً خصوصية  
للمتضمن بها وهم الكائونون بانشاءها وصيانتها فاذا  
انفع بالمسقة عموم اهالي بلد واحد للحكومة ان  
تجبرهم ادارياً على تطهيرها الا انه اذا كانت الارض  
المتأخرة من المسقة تزيد مساحتها على الف  
فدان فيجوز اعتبارها ترعة عمومية اذا طلب مالكوها  
ذلك  
والمصارف المدة لعرف مياه الاراضي كانت  
مياه ري اوسى او عرف تعتبر عمومية اذا انصرفت  
فيها مياه اكثر من بلدتي اومياه ارض تزيد مساحتها  
على الف فدان وعلى الحكومة حينئذ صيانتها فمعتبر  
خصوصية اذا انصرفت فيها مياه بلد واحد او بلدين  
فقط وتعمل الامال الواقعة من الفيضان على تنقذات  
الحكومة اذا كانت الاضرار تنشأ عن عدم صيانتها  
عمومية وتعمل الامال المذكورة على تنقذات المتقاعين  
اذا كانت تلك الاضرار خصوصية وانه لا يوسع اعداد  
المساكن او المصارف للزراعة او ردها الى ابيع التراضي  
بذلك كتابة مع اصحاب الاراضي المتفعة بها وانه لا  
يجوز مطالبة الحكومة بتعويض ما عن خسائر نشأت  
من قلة المياه في الترع او من وفوف سيرها لاسباب  
قريبة او لاصلاخ او تعديل او لسبب اخر يستصوب  
منقش الري اجراء موازنة المياه في الترع او لحفظ  
منسوبها ولكن يجب على منقش الري ان يظهر المدير  
بذلك قبل ان يجري عملاً من هذا القبيل واذا اراد  
اصحاب الاراضي اواباها بل ما انشاء مسقة صنية  
في اراضيهم خاصة يجب عليهم ان يقدموا طلبهم  
بذلك الى المدير وهو يبايعه الى منقش الري مضمناً  
رأيه وبملاحظته فان وافق المنقش يعطي المدير الرخصة  
وان لم يوافق يرفضها  
اما انشاء المسقة المذكورة فيكون على نفقة الطالبين  
فبانه لا يكون لهم الحق في منع اصحاب الاراضي  
الجاورة من استعمال المسقة لري اراضيهم حتى في  
زمن التعارض بشرط ان يدفعوا مصاريف الانشاء  
والصيانة على نسبة مساحة اراضيهم المتفعة وان  
يأخذ اصحاب تلك المسقة ما يكفي لري اراضيهم  
ابتداءً

واذا رأى احد ارباب الاهلياء انه يستعمل  
عليه ري ارضه الا بانشاء مسقة في ارض الغير او  
استعمال ترعة نيلية او مسقة موجودة في ارض الغير  
ومدر عليه الاتاق بالطرق الحبية مع اصحاب الشان  
يرفع شكواه بذلك للمدير وهو يبايعه مع رايه وبملاحظته  
للمنقش الري فاذا اتفق المدير والمنقش رايًا يصدر عن  
ذلك قرار موثق في الاسباب وينقل لارباب الاراضي  
المجاورة فان وافقوا اتهم الخلاف والا فانه يجوز لكل  
منهم عرض الامر على نظارة الاشغال في مدته الخمسة  
عشر يوماً التالية بتأرجع اعلانهم وهي تصدر حكماً  
النهائي وفي كل الاحوال فانه يجب على الطالب ان  
يدفع ثمن الارض التي تشغلها المسقة الجديدة والمال  
المربوط عليها والتعويض عن الاضرار الناشئة وتقدر  
هذا المبلغ يكون بمعرفة لجنة مؤلفة من المدير او من  
يؤوب عنه بصفة رئيس ومن بائشهندس واثنين  
من عمال المديرية يختار كل من الخصمين واحداً منها  
وحينئذ اذا تماوت الازاه تكون الاغلبية القنرى  
التي منه الرئيس واذا لم يتمكن الباشهندس من  
المقصود فيجوز له ان يعين الباشهندس الماروق الرئيس  
بدلاً منه وهكذا اذا رأى صاحب الارض ان ابي  
له المقدار الكافي من المياه لري مزرعائه وافق المدير  
ومنقش الري نأياً في توسيع المسقة المدة لري تلك  
المزروعات وهكذا ايضاً اذا طلب احد اصحاب الاراضي  
تخصيص مسقة لري ارضه التي هو يملكها اما في  
زمن التعارض فلا يجوز إطلاقاً استبدال احدي  
المساكن الا برضى اصحاب الاراضي التي تجاز فيها  
واذا اراد احد اصحاب الاراضي احداث قم في  
احدى الترع او اقامة سانية او آلة رالمة عليها لري  
اراضيها المجاورة لتلك التركة ليقدم طلبه بذلك للمدير  
وهو يملك لمنقش الري مع رايه وبملاحظته وهذا يمت

به الى بائشهندس المديرية وهو ان استصوبه وكان  
المراد اقامة سانية يعطي الرخصة اللازمة بذلك اما  
اذا كان المراد احداث قم فيعرض المسألة على منقش  
الري وفي الحالتين المذكورتين جميعاً يجب عليه ان  
يبحث بصورة الرخصة الى المدير مع الاخطار بان  
ايراد التركة ياذر باحداث المسقة واقامة السانية دون  
الاضرار باصحاب المساكن الاخرى الخلية والباشهندس  
يعين النقطة التي يجب ان ينشأ فيها الترم او السانية  
والرخصة تعطى هناك اما التواعد الخاصة بتركيب الآلات  
الثابتة او المتحركة فمقررة بالاسر العالي الصادر في ٨  
مارس سنة ٨١ واذا رأى منقش الري مسقة لا  
منفعة منها لري وهي مائة لعرف او معدة رشاً او  
انها مضره بالزراعة فعليه بعد الاتفاق مع المدير  
وسامع المدير اقبال اصحاب الاراضي ذوي الشان  
فيها ان يبلغ رايه الى نظارة الاشغال وهي تاربعدها  
عند انتهاء الحصاد اذا تبين لها ان الري يمكن بحسبة  
اخرى بلا ضرر  
واذا احتاج احد اصحاب الاراضي ان يحدث  
مصراً لتصرف مياه ارضه وكان المصفر يصب في  
ارض الغير ولم يكن التراضي مع اصحاب الشان والطرق  
الحبية له ان يرفع شكواه الى المدير وهذا المنقش  
الري وهو يعين الجري الذي يجب ان يديره المصفر  
فاذا تعدد الحصول على الارض زادت المسألة الى نظارة  
الاشغال فاذا اقرت على انشاءه فتتخذ التدابير  
اللازمة لذلك وتكون التنقذات جميعها على الطالب  
بشرط ان لا يحدث على مرور المصفر ادني ضرر  
ويكون راي منقش الري في هذا الشأن غير قابل  
للاعتداف

ويجوز لصاحب الارض التي يصيبها ضرر من  
مسقة او مصفر مار فيها ان يرفع شكواه  
للمدير وهو يتفق مع منقش الري او بائشهندس المديرية  
على سدها او تطهيرها اما اذا انقضت ضرره ووجدوا  
ان يكلف المدير اصحاب الشان بمقتضاها بمعالجة جيدة او  
بدفع تعويض لصاحب الارض التي يصيبها الضرر  
واذا رأى صاحب الارض ان موقع المسقة المارة في  
ارضه يجعل الري منها متضرراً فانه ان يقدم طلباً  
باستبدالها بمسقة اخرى وبأخذ الرخصة من ذلك اما  
اذا كان لا يتنفع بذلك المسقة الا هو وحده فانه ان  
يتمتعها بغيرها في ارضه دون رخصة واذا شك احد  
اصحاب الاراضي من ان احد اصحاب الشان معه في  
المسقة غير متفقين على اصلاحها وانقض ان اصلاحها  
ضروري للمدير ان يكلف اصحاب الشان باصلاحها  
اما اذا تعدد عليهم ذلك فتجري الحكومة العمل على  
تنقذتها وتحصل القيمة في عدة مواعيد تقررها المديرية  
ولقد تجاوز عن تحصيل القيمة منهم اذا تحققت عدم  
افتدارهم ولنظارة الداخلية الحكم قطعياً في مسألة  
عدم المقدرة  
واذا كان لاحد الافراد اشتجار مفروسة على جمود  
احدى الترع او موقوف تلك الجمود او مساقطها  
وكانت بسبب تشعبها تعوق سير مياه الترع او تعطى  
المالحة فيها او تمنع السير على جسورها فلي منقش  
الري ان يكلف صاحبها بازالها فان لم يتنلى في مدتي  
ثمانية ايام فياخذ بمصادقة المدير كتابة بقطع الاشجار  
او لانتهاج فرومها وبيع الاحطاب وتسلم ثمنها الى  
صاحبها بعد خصم المصاريف  
ويجوز زراعة الجمود غير انه لا يجوز لزراعته  
مطالبة بالحكومة بشي من التالف الذي يحصل لزارعته  
بسبب عمل الاصلاخات والتطهيرات ولا يكلف  
مستاجر ارض من الاراضي الجرة الامرية بدفع ايجار  
الارض التي تكون قد تلفت زراعته بسبب عمل من  
الاعمال ذات المنفعة العمومية فيها قبل نضج تلك  
الزراعة بل تحمب له قيمة ما يكون قد تلف منها  
واذا ظهر لمنقش الري ان يربحاً من التراج القائمة  
في جسر النيل او التركة او غيره من اعمال الرقابة  
سيرة البناء او متغرب او مقبب خطراً للجمود  
باسر صاحبه بتزويج او تجديد في زمن الشتاء في  
مبدأ ٤٠ يوماً فان لم يفصل عنه لم يصادا اخر  
قدره اربعمائة يوماً ايضاً للمدير ان يجري ذلك ويحصل  
النفقة ادارياً من المالك فاذا قرب التيطان ولم يتم  
البرنج فلتنقش الري ان يامر بدمه فوراً او ازالته  
نهائياً كما اذا كان الامن على الجمود بقضي بذلك  
وابصال المياه بابة طريقة اخرى الى الاراضي التي

ولا يوضع القاء رمة حيوان في النيل او في ترعة  
او في مصفر عمومي او غير ذلك من المواد التي تصد  
المياه او غرض اوتاد في احدى الترع لربط شبك  
الصيد فاذا فعل احد ذلك يعاقب بغرامة قدرها من  
٢٠ غرشاً الى مئة غرش فاذا لم يعرف رامي رمة  
الحيوان فالغرامة تحصل من مشايخ البلد الذين تكون  
الرمة قد التيت منه ولا يوضع دون رخصة وضع بناء  
من الابنية او دواب هذبوا سانية او طلمبة او  
اجذ شيء من اثرية الجمود او احداث قطع في  
جسور احدي ترع الري او اقامة لم مرور المياه او  
داني رمة في الجسر او وضع الطهي الناتج من التطهير  
او من حفر سانية او او ابرور او مسقة على مبول احدهم  
الترع او احداث ضرر بجرير مصفر عمومي بالندفاع  
المياه المنهولة من الاراضي او ردم قاع المصفر او  
تصرف مياه المصفر في ترعة عمومية او احداث  
تغيير ما في هويس اوله من بناء  
ولا يوضع اقامة قطرة في احدى الترع لا بصفة  
دائمة ولا بصفة مؤقتة او وضع ماسورة او سخارة فيها  
بدون رخصة ولا يوضع اخذ مياه من احدى الترع  
سواء كان ذلك بفتح قنطرة او بفتح المسقة او احداث قطع  
في جسورها او بفتح المياه عنها رفعا صناعياً في الايام

حسب كانت تروى من هذا البرنج  
واذا دعت الحال لاشغال قطعة ارض منزوعة  
او غير منزوعة او هدم منزل او غيره من الابنية  
بقصد عمل الرقابة من غوائل المياه يجب ان  
يوضع خسارة ذلك على المالك وان تقدر الخسارة  
بمعرفة اللجنة المتقدم لنا ذكرها يحكم لا يقبل ادني  
معارضة اما في حالة الخطر فانه فيضان النيل ليجوز  
للمدير ان يتخذ الاجراءات اللازمة على الفور فيستخدم  
ارضاً مزروعة كانت او غير مزروعة ويهدم بيتاً او  
غيره لاجراء اعمال الرقابة المستعجلة والاعمال في  
هذه الحالة بقدرها المدير او من يؤوب عنه بالاتحاد  
مع الباشهندس او مهندس المركز واثنين من اعمد  
واذا تحول النيل عن مجراه حتى تكون من ذلك  
جزيرة صغيرة او ارض (طرح بحر) امام جسر عليه  
آلة رالمة مرخص لها رسمياً ورات الحكومة مناسبة  
بيع الارض او الجزيرة او ابتجارها فلصاحب الآلة الحق  
المطلق بفتح مسقة في الارض الحادثة لا يصال المياه الى  
تلك الآلة دون ان يطلب منه شيء من ذلك  
ويجوز لصاحب المراكب تخنص مراكبهم وتزويجها  
في جميع الموارد المدة لذلك على جمود النيل والترع  
بشرط ان لا يحدث من ذلك ضرر للجمود ولا يمنع  
المسير عليها غير انه اذا كانت الموردة منفصلة عن  
الما بارض لاحد الانراد ولا يمكن الوصول لتلك  
الموردة من طريق آخر ولم يمكن لصاحب المركب  
الاتفاق مع صاحب تلك الارض على تعطيل طريق  
لموردة شحنة مراكبهم بدفع اجرة مناسبة عن ذلك  
يؤلف صاحب الارض بقبول ايجار الذي تقدره  
الجنة ولا يحق لصاحب المراكب مطالبة الحكومة  
بتعويض ما عن تاخير يحصل لمراكبهم بسبب سد  
ترعة او تضييع مياهها او مياه النيل واذا فرق مركب  
في النيل او في احدى الترع العمومية ونشأ عن ذلك  
عطيل الملاحة فلي صاحبوا ويؤوبوا اجرة ولا يخرجونه  
الحكومة على نفقته  
وانه لا يستحق بترخيص المالية لوضع المادي  
على الترع بل يقتضي ايضاً مصادقة منقش الري على  
ذلك اما المادي القديمة فان كان وجودها في علما  
مقرراً بالري وكان بالامكان نقلها الى نقطة مجاورة  
دون تعطيل المرور تنتقل وان تعدد النقل فتقر  
بطارة الاشغال باطلها وبيع هوائها واقامة جسر  
بدلاً منها للمرور دون ان يكون لصاحبها الحق في  
مطالبة الحكومة بتعويضها  
وانه لا يوضع افادة جمراو القاء اجمراو غير  
ذلك بما ينشأ عنه تعطيل سير المياه او سد ابواب  
الاهوسة او فتحها او من اي جهاز اخر من الجهيزات  
المدة لمراقبة القطار او ازالة جسر من الجسور القائمة  
في الترع لسدها او لتقليل ايرادها الا بتروخيص قانوني  
من الهندسة فاذا اقدام احد على اجراء عمل من  
الاحمال المذكورة يلزم باعادة الشيء الى اصله والا  
فتعده الحكومة على تنقيو وتصفى القيمة منه بالطرق  
المقررة في الاسر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة  
١٨٨٠  
ولا يوضع القاء رمة حيوان في النيل او في ترعة  
او في مصفر عمومي او غير ذلك من المواد التي تصد  
المياه او غرض اوتاد في احدى الترع لربط شبك  
الصيد فاذا فعل احد ذلك يعاقب بغرامة قدرها من  
٢٠ غرشاً الى مئة غرش فاذا لم يعرف رامي رمة  
الحيوان فالغرامة تحصل من مشايخ البلد الذين تكون  
الرمة قد التيت منه ولا يوضع دون رخصة وضع بناء  
من الابنية او دواب هذبوا سانية او طلمبة او  
اجذ شيء من اثرية الجمود او احداث قطع في  
جسور احدي ترع الري او اقامة لم مرور المياه او  
داني رمة في الجسر او وضع الطهي الناتج من التطهير  
او من حفر سانية او او ابرور او مسقة على مبول احدهم  
الترع او احداث ضرر بجرير مصفر عمومي بالندفاع  
المياه المنهولة من الاراضي او ردم قاع المصفر او  
تصرف مياه المصفر في ترعة عمومية او احداث  
تغيير ما في هويس اوله من بناء  
ولا يوضع اقامة قطرة في احدى الترع لا بصفة  
دائمة ولا بصفة مؤقتة او وضع ماسورة او سخارة فيها  
بدون رخصة ولا يوضع اخذ مياه من احدى الترع  
سواء كان ذلك بفتح قنطرة او بفتح المسقة او احداث قطع  
في جسورها او بفتح المياه عنها رفعا صناعياً في الايام







